لا بصال نفسا او مرادا الى زيد ان ٢ اي النقاد اذا قلموته اي
زيد او غيبته ذكره في النهاية لا شيء له اي للاجر لان المعقود عليه في
الكتاب نقله لانه المعقود او وسيلة اليه وهو العمل في الكتاب
لكن الحكم تعلق به وقد تقضيه بالعود فيسقط الاجر وبصير كالخياط
اذا خاط الثوب ثم نقضه فانه لا اجر له وكذا الزايد فانه بالعود
نقض تسليم المعقود عليه فان دفع النقاد اي ورثته في صورة الموت
او من يسلم اليه اذا حضر في صورة الغيبة وجب الاجر بالذهاب
بالاجماع وهو نصف الاجر المسمى لانه اتى بنصف ما في وسعه وان
وجد ولم يوصله اليه لم يجب شيء لانتفاء المعقود عليه وهو الايصال
صح استيجار دار او دكان بلا ذكر ما يعمل فيه لان العمل المتعارف
فيها السكنى فينصرف اليه وانه لا يتفاوت فيصح ولكل عمل
لا طلاق سوى حوانيت البناء كالقصارة لانه فيه ضرر الحام فيتقيد العقد
بما وراءها دلالة او ارض عطف على دار اي صح استيجار ارض
لبناء او غرس لانه منفعة معلومة تقصد بعقد الاجارة عادة فاذا
مضى المدة قلعه اي البناء ونحوه وسلم الارض فارغة الا ان يضمن
المؤجر قيمته اي قيمة البناء ونحو مستحق القلع واذا ضمن تملكه بلا
رضى المستاجر ان تنقص القلع الارض والا قيمة صاحا او برضى اي
المؤجر يتركه فيكون البناء والغرس لصاحبهما والارض لصاحبها
والزرع اذا انتقضت مدته لا يجبر على قلعه بل يترك باجر المثل الا
ان يدرك لان له نهاية معلومة فامكن رعايته الجانبين والرطبة كالحب
لان لها بقاء في الارض ليست كالزرع وقد علم حكم الشجر اورد انه عطف

على الارض اي صح استيجار دابة للركوب او الحمل بفتح الحاء واستيجار
ثوب للبس ان بين الراكب والحمل بكسر الحاء واللباس يجوز
قال في الكثير والدابة للركوب والحمل والثوب للبس عطفا على
الدور ٤ قوله صح اجارة الدور فلهم منه ان اجارة الدابة وما عطف
عليه جايز مطلقا وقد قال في الكافي فان لم يبين من يركبها او يحمل
عليها ومن يلبسه فالاجارة فاسدة وهذا اثبت ان بين الراكب
فان عم بان قال على ان يركب او يلبس من شاء او يحمل من
شاء اركب والبس من شاء وحمل من شاء لوجود الاذن كما
المؤجر لكن اذا ركب بنفسه او اركب واحدا البس لان من ركب
غيره لانه تعين مرادا من الاصل ضمار كانه نص عليه اركبه ابتداء كذا
في الكافي وان خصص مراكب ولابس فخالف ضمن لانه تعدى
كذا كل ما يختلف بالمستعمل كالخياط حتى لو استاجره فدفعه
لما غيره اجارة او اعارة فتصدق وسكن فيه ضمن عند ابي يوسف
لتفاوت الناس بنفسه واختيار مكانه وحرز اوتاده وعند
محمد لا يضمن لانه للسكنى فصار كالدار وفيما لا يختلف به اي المستعمل
يطل التقييد لانه غير مفيد فان سمى محل نوعا وقدرا كل بتره اي المسمى
حمل مثله في القدر والنوع ان تساويا وزنا والاخف كالنعم والتبن
لا الاخر كالحنطة والحديد حتى اذا استاجر ما يحمل عليها قطنا سماه فليس
ان يحمل عليها مثله وزنا نه حديدا لانه يكون اخر بالاجارة لان الحديد يجتمع
في موضع من ظهرها والقطن يبسط على ظهرها وضمن بارواف اعلاه
ذكر كبده اي ركوب نفسه نصف قيمتها لما اعتبار التفاوت بين المرفوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)